

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٥ مارس ٢٠٠٥

الكتاب حملت جنبلاط المسؤولية

لبنان مهدد بالفراغ الدستوري.. والمواكاة تطرح كرامي مرة أخرى

بيروت - رفيق نصرالله:

دخلت الأزمة اللبنانية مرحلة الترقب والانتظار لمعرفة ما ستؤول إليه الاجتماعات المكثفة والاتصالات المتسارعة بحثاً عن مدخل لحل يرضي كل الأطراف، بعدما تجاوزت الشروط شبه التعجيزية للمعارضة الخطوط الحمراء، فيما تتجه المواكاة الى تسمية عمر كرامي مرة أخرى لتشكيل حكومة اتحاد وطني في حال تم تحديد موعد للاستشارات، والا فان البديل هو ابقاء الوضع على ما هو عليه، وتحميل المعارضة مسؤولية ادخال البلاد في فراغ دستوري.

وعلمت "الاتحاد" أن بقاء الوضع يعني تصريف الاعمال من قبل الحكومة المستقيلة حتى نهاية مايو المقبل، حيث تنتهي ولاية المجلس النيابي وعندها لن يكون امام المجلس إلا التمديد لنفسه حتى نهاية ولاية لحود.

وحذرت مصادر مراقبة في بيروت من أن المواقف المتشددة التي يطلقها بعض اركان المعارضة، من شأنها ادخال البلاد في أزمة حكم، بعد تعثر الاتفاق على تحديد موعد للاستشارات النيابية، وشخصية من ستتم تسميته في هذه الاستشارات الملزمة. وردت المعارضة بأنها تصر على شروطها الاطاحة برموز الأجهزة الأمنية.

وقال رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري بعد لقائه مع الرئيس اميل لحود: إن الأمور تراوح مكانها، بانتظار جلاء المواقف والمزيد من الاتصالات والتشاور، وأنه لا موعد حتى الآن للاستشارات النيابية، وحذر من خطورة الوقوع في الفراغ، والآن مطلوب من الجميع الارتضاع الى مستوى المسؤولية الوطنية.

وأوضح بري أنه وجد الرئيس لحود يعيش الهم الوطني، وقال: إنه في انتظار المشاورات التي تجري تمهيداً لإجراء الاستشارات النيابية، حيث إن هناك اجتماعات للكتل النيابية والسياسية ولجان المتابعة المنبثقة عن لقاء "عين التينة"، ولقاء



كرامي.. هل يعود؟



لجود وبري.. ومشاورات لتحديد رئيس الوزراء المقبل

البريستول. وبعد الانتهاء من هذه المشاورات التمهيدية، سيتم الاتصال مجدداً بين الرئاستين الأولى والثانية، لتحديد البدء بالاستشارات وفق الدستور.

وقد التقى بري فور عودته إلى مكتبه في مقر البرلمان، النائبين مروان حمادة، وغازي العريضي موفدين من قبل رئيس "اللقاء الديمقراطي" النائب وليد جنبلاط لبحث المواقف إزاء الحلول المطروحة للأزمة.

وقد اكتفى حمادة بعد اللقاء بالقول: إن هذا اللقاء يشكل تحولاً حول ما يجري في البلد والمخاطر المحدقة على مختلف المستويات، وستتبعه لقاءات أخرى بحثاً عن الحلول، ونتمنى أن تصدر عن هذا



جنبلاط.. ماذا يريد؟

الجهد نتائج تحمي لبنان وديموقراطية لبنان وحرية لبنان.

وانتقل النائبان حمادة والعريضي من البرلمان إلى مقر قيادة "حزب

الله" حيث التقاهما أمين عام الحزب حسن نصرالله للغاية نفسها.

وردت مصادر الحكم اللبناني على مطالب وشروط المعارضة، وأكدت

أن محاسبة المسؤولين عن جريمة اغتيال الرئيس الحريري غير ممكنة،

قبل صدور نتيجة التحقيق.

ولفتت المصادر إلى أن مطلب المعارضة بإقالة قادة الأجهزة الأمنية،

يحتاج إلى مجلس وزراء ليقرر في شأنها، وهذا ما ليس ممكناً في ظل

الوضع الحكومي الراهن.

وحول طلب تشكيل حكومة حيادية وانتخابات نزيهة، أوضحت

المصادر بأن ذلك تحدده نتيجة الاستشارات النيابية، حيث يمكن لنواب

المعارضة أن يدلوا برأيهم فيها.

ورفضت المصادر مطلب المعارضة بالانسحاب السوري الفوري من

لبنان، وقالت: إن هذا الأمر تقررته السلطتان اللبنانية والسورية، وهناك

التصالات تجري في هذا الشأن.

أما المطالبة بتحقيق دولي حول جريمة اغتيال الحريري فهي تدرج في أولويات الحكم، وقالت: إن الرئيس اميل لحود ابلغ رئيس الفريق الدولي بيتر فيتز جيرالد أنه يضع بتصرفه كل ما يمكن أن يسهل مهمته، ويسرع في كشف ملابسات الجريمة. وعلمت "الاتحاد" أن فيتز جيرالد رفع عدد مساعديه من أعضاء خبراء التحقيق إلى عشرين خبيراً، وأن العدد مرشح للزيادة في إطار اتساع التحقيقات الميدانية التي يقود بها فريقه، حيث من غير المستبعد أن يرفع العدد إلى 40 خبيراً. وطالب مجلس المطارنة الموارنة الحكم بالعمل سريعاً على تشكيل حكومة انتقالية حيادية تشرف على الانتخابات التشريعية، لافتاً إلى أنه لا تجوز المماطلة في هذا الأمر أو المس بالمواسسات الدستورية لأنه يفضي إلى المجهول.. كما أن وضع البلاد ولا سيما الاقتصاد والعملية فيها، لا يحتمل الذهاب إلى مثل هذه المجازفة.

واعتبر البيان أن وجود فريق التحقيق الدولي في بيروت للتحقيق بجريمة اغتيال الحريري، من شأنه أن يدخل بعض الطمأنينة في نفوس اللبنانيين، خاصة وأن أحداً لا يعرف كيف اغتيل من اغتيل من الشخصيات اللبنانية وهي كثيرة، وحتى الآن لم يشرح عن كيفية اغتيالها، وهذا ما شجع الفاعلين على التمادي في فعلتهم البشعة.

وقد رحب النائب جنبلاط مباشرة ببيان المطارنة الموارنة، وقال من دارته في المختارة: إن دعوة المجلس لحكومة حيادية، مرجب بها. ونفى جنبلاط أن يكون يضع شروطاً تعجيزية على السلطة، وكرر دعوته إلى اقالة مسؤولي الأجهزة الأمنية، رافضاً الدخول في تسمية مرشحه للحكومة، لأن الأمر متعلق بالتشاور مع كل قوى المعارضة كما قال. وقد رد "حزب الكتائب" اللبناني على مطالبة جنبلاط باستقالة رئيس الجمهورية، واعتبر ذلك بمثابة دعوة إلى إسقاط لبنان في الهاوية والفراغ، ويقضي إلى تكريس مشروعات الفتنة والتقسيم والتوطين. ورأى الحزب في بيان أمس أن رئاسة الجمهورية والجيش والقضاء تشكل العامود الفقري للشرعية، والمساس بأحد اضلاع هذا المثلث يعني المساس بمكونات الوطن ومرتكزاته وهذا الأمر غير مسموح لأحد المساس به.

أما المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي عقد جلسة طارئة بدوره أمس فقد طالب بتكثيف التحقيق وبذل أقصى الجهود لجلاء حقيقة اغتيال الرئيس الحريري. وقد أكد المجلس في بيانه بان القرار 1559 لا يمكن ان يكون بديلاً عن اتفاق الطائف، لأن هذا الاتفاق يجمع كل اللبنانيين، أما القرار المذكور فإنه يفرقهم وهو مشروع فتنة بينهم. ولفظت المجلس إلى أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ينبغي أن تحظى باحتضان لبنان وشعبه وقواه السياسية، وأن أي حديث عن سحب سلاح المقاومة قبل انتهاء الصراع مع العدو هو حديث مشبوه ويأتي استجابة لمطالب إسرائيل القديمة.

تسريع البحث في عملية الاغتيال. الزيارات التي قام بها بعض المسؤولين الأميركيين وغيرهم إلى لبنان وتوجههم للقاء أقطاب المعارضة اللبنانية اعتبره المراقبون تدخلا في شؤون لبنان وانتهاكا لسيادته الوطنية، ومع الأسف إن المعارضة اللبنانية قد انزلت في ذلك دون أن تضطن إلى الأبعاد الحقيقية لما يخطط للمنطقة عبر لبنان، وتعتقد المعارضة اللبنانية أن هذه الزيارات هي دعم لحقوقها وهي لا تدرك أنها لا تمثل الدولة اللبنانية بل أن هناك حكومة وبرلمانا وقانونا يمنع مثل هذا الانتهاك لسيادة لبنان عبر بوابة المعارضة، وكان على المعارضة أن تنأى بنفسها عن ذلك لعدة أسباب منها أن هناك حكومة مركزية وقانونا يجب أن يحترم مهما كانت الخلافات داخل البيت اللبناني، كما أن بعض هؤلاء المسؤولين الأجانب يمثلون دولا لا يهمها مصلحة الشعب اللبناني بقدر ما يهمها مصلحة إسرائيل مما يجعل المعارضة اللبنانية تدخل في دائرة الاتهام والتشكيك بمصداقيتها لدى المراقبين للأحداث في لبنان، وهذا يضعف التعاطف مع هذه المعارضة التي كان قيامها لأسباب منطقية في البداية ولكنها تجاوزت الخطوط الحمراء لتدخل لبنان في فخ التدويل مما يعرض لبنان الدولة والوطن لمخاطر كبيرة سوف تصحو على حقيقتها المعارضة في الوقت الذي لا ينفع فيه الندم.

أما الواجهة الأخرى للتدخل الدولي فتتمثل في تصريحات القادة الأوروبيين والأميركيين في الوقوف مع المعارضة اللبنانية والمطالبة بخروج الجيش السوري إضافة إلى توجيه أصابع الاتهام إلى سوريا في اغتيال رفيق الحريري، وفي نفس الإطار كشف دبلوماسي غربي رفيع المستوى في باريس عن وجود اتصالات ومشاورات أميركية بريطانية فرنسية حول لبنان بغرض التوصل إلى رسم استراتيجية سياسية مشتركة خاصة بالملف اللبناني السوري ولضحص كافة الخيارات المتاحة لفرض تنفيذ القرار الدولي 1559.

ويعد تقرير المبعوث الدولي لارسن تقريرا مهما لهذه الأطراف لفرض عقوبات اقتصادية ومالية على سورية، واعتبر نائب مساعد وزيرة الخارجية الأميركية ديفيد ساتر فيلد أن القرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن منسجم مع قرار الطائف وكرر مطالبة الحكومة الأميركية بالانسحاب الكامل للقوات السورية من لبنان بما في ذلك الاستخبارات العسكرية السورية، كما وجه وزير الخارجية البريطانية جاك سترو اتهامات مباشرة إلى الحكومة السورية بأنها كانت وراء عملية اغتيال رفيق الحريري، إن جميع هذه التطورات تصب كلها في وضع سيناريو لضربة عسكرية ضد سورية وهو ما صرح به الرئيس السوري بشار الأسد للصحافة

نظامهم، مع إبقاء الباب مفتوحا لطلب المساعدة السورية، ويرى مهتمون بالشأن اللبناني أن مشكلة المعارضة اللبنانية هو عدم قدرتها على بلورة مشروع وطني يجمع عليه اللبنانيون، وأقصى ما يمكن أن تحققه هو ما تحقق باستقالة حكومة عمر كرامي ثم خروج الجيش السوري من لبنان وبعد ذلك لاشي، لأن هذه المعارضة لا تستطيع تكوين حكومة لأسباب كثيرة أولها عدم حصولها على أغلبية برلمانية تمكنها من تنصيب حكومة من المعارضين، إضافة إلى نظام الكوته الطائفية داخل البرلمان والحكومة التي لا تمكنها من الحركة أو عمل ائتلاف يدعمها في قيام حكومة وطنية، وحسب بعض المحللين أن لبنان لم يكن في أي يوم من الأيام منذ استقلاله قادرا على الاستقرار السياسي بسبب الطائفية التي زرعت فيه منذ تأسيس الدستور، وما يراه المراقبون أن المعارضة تدفع لبنان إلى الهاوية بتحريك الشارع ضد الحكومة.

الاستقالة الكارثة

يعتبر الكثير من المحللين السياسيين أن استقالة عمر كرامي قد وضعت المعارضة اللبنانية في مواجهة أحداث صعبة بسبب التهور والتسرع وعدم تقدير الأمور بطريقة صحيحة، ومن مجمل الأخطاء التي ارتكبتها المعارضة هي توجيه أصابع الاتهام في مقتل الحريري إلى الحكومة وحدها وبدون أن تمتلك أي دليل على ذلك سوى أنها وجدت أمامها فرصة في هذا الاتهام للمطالبة بانسحاب الجيش السوري، وما يظهر من سير الأحداث أن استقالة كرامي سوف تميح عملية البحث عن الجاني الحقيقي في جريمة اغتيال الحريري، وهو ما يبدو أنه ما يتمناه الجناة الفعليون وسارت إليه المعارضة برجليها بدون أي وعي، كما أن حكومة عمر كرامي قد مدت يدها إلى المعارضة للوصول إلى حلول وسط رغبة منها في درء الفتنة والانقسام الذي أحدثته إثارة الشارع وانقسامه بين المعارضة والموالاة، لقد كانت المكاسب أمام المعارضة كبيرة إذا وافقت على هذا الحوار وهي في موقف قوي بحيث تفرض أجندتها وشروطها وتحصل على مكاسب متنوعة منها التشدد في عملية تسريع البحث عن الجناة في اغتيال الحريري، ووضع جدول زمني لانسحاب الجيش السوري من خلال فرض مبدأ الحوار مع السوريين لإقفال هذا الملف بالاتفاق معهم وإبقاء الباب مفتوحا لعلاقات مستقبلية جيدة تحمي لبنان من أي مشكلات مستقبلية على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ولكن الاستقالة التي اعتبرتها المعارضة انتصارا في حقيقتها كانت ضربة لمشروع المعارضة في كل الاتجاهات، فلا تستطيع المعارضة الحوار مع سوريا ولا تستطيع تشكيل حكومة ولا تستطيع

الاحتلال السوري في لبنان، وفي حادث منفصل هاجم مسلحون مكتب الوزير السابق سمير الجسر من حزب المستقبل التابع لرفيق الحريري بشمال لبنان، كما هاجم آخرون منزل النائب احمد فتفت في طرابلس، وذكرت مصادر أمنية لبنانية سقوط قتيل من أنصار عمر كرامي، إن هذه الأحداث هي مقدمة للانفلات الأمني الذي تسعى الدوائر الخارجية إلى دفع اللبنانيين إليه من أجل الاقتتال الداخلي وضرب استقرار لبنان، وبذلك تكون المعارضة قد أوصلت اللبنانيين إلى هذه النقطة وإذا استمر هذا الانزلاق نحو الحرب الأهلية دون القدرة على السيطرة عليه من قبل قوات الأمن اللبنانية، فإن القوات الدولية سوف تدخل إلى لبنان بقرار دولي لتحل محل القوات السورية وبذلك تكون الأمور قد انفلتت ولا يمكن للمعارضة أو غيرها أن تصلح ما كسرته بيدها، ولا شك أن الفرصة والمبادرة مازالت بيد المعارضة لإصلاح الأمور والعودة إلى التفاوض وان كان الأمر يبدو أنه قد خرج من يدها بسبب استقالة الحكومة غير أن الإمكانية قائمة لإصلاح المسار بطرق عديدة قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة والعودة.

الإيطالية عندما أكد أن سورية تتعرض لضغوط اميركية مثل تلك الضغوط التي تعرضت لها العراق قبل الغزو، وهنا يجب لفت نظر المعارضة اللبنانية إلى أن ما تقوم به من تجاوزات يفتح الباب واسعا للتدخل العسكري الخارجي ضد لبنان وسورية معاً، وإذا كان الكثيرون ينظرون إلى مطالب المعارضة اللبنانية بخروج القوات السورية من لبنان بأنه مطلب وطني لبناني فإن ذلك يجب أن يتم في إطاره الصحيح وبالتفاهم بين اللبنانيين والسوريين فقط دون السماح للقوى الدولية التي تحمل أجندة خاصة بها للدخول من بوابة الخلاف اللبناني السوري لتحقيق أهداف لا تصب في مصلحة اللبنانيين بل تكون وبالا عليهم.

بوادر الكارثة في لبنان

وزعت منظمة تطلق على نفسها (لبنانيون من أجل لبنان حر ومستقل) بياناً أعلنت فيه تحطيم تمثال الرئيس حافظ الأسد في قانا وجاء في البيان أن هذا الفعل يرمز إلى الإصرار على تنظيف لبنان من الاحتلال السوري الذي خرب لبنان واستولى على مقدراته وعات فساداً في أرضه، كما تعهدت هذه المنظمة بمواصلة العمل بكل ما تملك ضد